

العمولة الصغيرة التي تثير غضب أبو ظبي

مجلة "ماريان" Marianne

الأحد 5 شباط - فبراير 2017، الساعة 11:00

ايمانويل ليفي

باسكال رينوار دي فالير هو الرجل الذي عمل على إقامة جامعة السوربون في أبو ظبي. وقد قام بالمساعي وعمليات الاتصال بالأوساط المعنية مقابل مبلغ 2,5 مليون يورو، تمت فوترته للإمارة، لكنه بقي غير مدفوع منذ عشر سنوات. والإمارات العربية مصممة على عدم دفع الدين، وتكثر من أساليب الطعن القانونية وتلعب دور الجواسيس.



محمد بن زايد بن سلطان من أسرة آل نهيان، ولي العهد ووزير دفاع أبو ظبي ...

بسكال رينوار دي فالير (وأسمه الحقيقي فيكتور رينوار) يتجاوز طوله المترين، ووزنه مائة كجم... لكنه يشبه المهرج الحزين أكثر مما يشبه الحمّال اللامبالي. ومنذ ما يقارب عشر سنوات يجري "هذا المستشار في العلاقات الدولية" وراء 2,5 مليون يورو، تدين بها له إمارة أبو ظبي، مقابل الاتصالات والمساعي الناجحة التي أجراها في إطار التعاون بين جامعة السوربون ووزارة التعليم المحلية. وقد انتهى الاتفاق عام 2006 بافتتاح جامعة باريس السوربون- أبو ظبي، التي تعتبر حتى الآن الحرم الجامعي الفرانكفوني الوحيد في الخليج العربي.

المحققون والمخبرون

عشر سنوات... وهذا أكثر مما يكفي للوصول إلى حالة من الانهيار. غير أنه لم تتم الإشارة إلى هذا الانهيار في التقرير العجيب الذي رفعه مكتب سانير Sanier - وهي وكالة باريسية لمتحريين (محققين) خاصين - في شهر أغسطس/ آب 2016 إلى المحامين الفرنسيين الذين يدافعون عن مصالح الإمارة في هذه القضية. وهذه الوثيقة لا تتضمن أية معلومات طبية - وقد أطلعت عليها مجلة ماريان - لكنها تتضمن معلومات معمقة ومدهشة حول وضعه العائلي والضرائبي

والمصرفي وحتى الإرثي، وهنا تكمن المشكلة : فالوصول إلى هذه البيانات الشخصية ليس بالأمر البسيط. فمعظمها يعتبر بيانات سرية. كيف يمكن، مثلاً، التأكد أن الشخص الذي يعنينا هنا لا يتمتع "بأي شريك مصرفي" في فرنسا دون الرجوع إلى الملف الوطني للحسابات المصرفية (Ficoba) مع العلم أن الوصول إلى هذا الملف محصور على القضاة وموظفي الجباية، وكتاب العدل والمحضرين العدليين ومحظور في كل الحالات على المتحررين الخاصين. كيف يمكن القول إن بسكال رينوار دي فاليرير "مجهول لدى صندوق الفرنسيين في الخارج" وكذلك مجهول لدى كل هيئات الضمان الاجتماعي، إلا إذا كان هنالك مخبرون من الداخل؟ بل أكثر من ذلك كيف يمكن القول إنه "مجهول لدى الإدارات الجبائية منذ عام 2003" إلا إذا هنالك من دخل على شبكة وزارة المالية الفرنسية؟ هذا كله يعتبر انتهاكاً للحياة الخاصة ويجوز معاقبته بموجب القانون الجزائي، لذا قرر الشخص المعني أن يرفع دعوى ضد مجهول.

إن معطي الأوامر في أبو ظبي، أو على الأقل محاميهم، يعتقدون على ما يبدو أن اللعبة تستحق الاهتمام. وبالرغم من صدور حكم من محكمة الاستئناف في باريس بتاريخ 30 أكتوبر/تشرين الأول 2015 يعترف بحقيقة عمل بسكال رينوار دي فاليرير ويثبت صحة الدين البالغ 2,5 مليون يورو المرتبط بهذا العمل، يرفض الإماراتيون الدفع. وفي الوقت الذي يلجأون فيه إلى محكمة التمييز، فقد رفعوا طلباً بصفة مستعجلة يهدف إلى تأجيل الدفع وهو طلب ستنتظر فيه محكمة الاستئناف في باريس يوم 31 يناير/ كانون الثاني القادم. والفكرة وراء ذلك؟ أن يبرهنوا بأن المستشار غير قادر على وفاء ديونه، وذلك بفضل تقرير مكتب ساننيه Sanier وأن الملايين لو دفعت له اليوم لن يتمكن من تسديدها في حال صدور قرار نقض من محكمة التمييز.

"مثلنا مثل الصحافيين. لدينا حيلنا الصغيرة ومصادرنا ونحن لا نكشف عنها. إلا أننا نحترم القانون دائماً، فنحن مهنيون. ثم من يؤكد لي أنك فعلاً صحفي؟" هذا ما يقوله دانيال روبيار، شريك مكتب ساننيه Sanier، وهو متقاعد اليوم لكنه يبقى المحقق الخاص، كما كان دائماً. الحصول على شهادة ولادة، أو عنوان، أو مشاركة في شركة تجارية عملية سهلة. إلا أن الحصول على البيانات الاجتماعية والمصرفية والجبائية المتعلقة بمواطن ما أكثر تعقيداً بكثير، إذ إن مراجعة هذه البيانات تخضع لإجراءات وقواعد قانونية صارمة. "هذا التقرير من النوع التقليدي. فالمحققون ينشطون في إطار نظامي. وخلافاً لما يمكن أن تقوم به أنا وأنت، يمكنهم الوصول إلى المعلومات". هذا ما يقوله كمال الصفريري محامي الإمارة. إلا أن في هذا الكلام تسرع. يمكن الإطلاع على بيانات دخل دافعي الضرائب لدى الإدارة الإقليمية للماليات العامة، شرط أن يكون المطلع من المقيمين في المقاطعة ذاتها، وإن يقتصر الإطلاع على بيانات العام السابق". هذا ما يؤكد مسؤول في نقابة الماليات العامة. وبالتالي لا يمكن الرجوع إلى عشر سنوات مضت. وباختصار القول، كما يزعم المحقق نفسه، لديه "مصادر" لا تحترم السرية المهنية المفروضة عليها.

السباق على الأموال النقدية

"الحكم الذي صدر عن محكمة الاستئناف في صالح بسكال رينوار دي فاليرير يعتبر الأول من نوعه عملياً. فإذا كانت الصناديق الجشعة أو الشركات المتعددة الجنسيات تعرف كيف تجبر الدول على الدفع، بدعم من هيئات التحكيم، فكثيراً ما نجد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة، والوسطاء، وهم من الأشخاص الطبيعيين، لا طائل لهم." كما يقول فرانسوا أميلي، محامي رجل الأعمال.



ينبغي عدم خلق سابقة : قد يكون هذا هو السبب الذي دفع الدويلة الخليجية الى التباطؤ والى الإكثار من الإجراءات. "لا أفهم لماذا يصمّم اصدقائي الإماراتيون على إذلالني" هذا ما يقوله المستشار الذي كان في عهد ساركوزي كان مقرباً من حزب UMP، ومن عداد المساندين المتحمسين له. غير أنه انضم مؤخراً الى مارين لوبن، وأعلن عن استعداده لوضع خبرته وعلاقاته في خدمة حزبها. وهو يقيم حالياً في القاهرة. ويفخر بعقود من الشراكات مع الدول العربية، تمّ معظمها على أساس تعهدات شفوية. إلا أنه يفضل في فرنسا الورق المختوم بترويسة. وبعد أن حصل على حكم تنفيذي بالدفع من محكمة الاستئناف أطلق في مطلع الصيف الماضي عمليات حجز الأملاك الإماراتية فأختار ستة بنوك "مصادفة، كما يذهب المرء لصيد السمك" "وذهب الى حدّ محاولة حجز طائرة بنفسه" على حدّ قول محامي ابو ظبي. ونجحت عملية البحث عن المال أكثر من حجز الطائرة. فقد أبلغه بنك السوسيتيه جنرال Société Générale أنه يمتلك ما يقارب نصف مليار يورو من السيولة، تابعة للبنك المركزي الإماراتي. وبما أن بنك السوسيتيه جنرال مجبر على تنفيذ قرار المحكمة، احتجز مبلغ 2,5 مليون ليرة لصالح الغير. فثار غضب الإمارة، وعمدت فوراً إلى تصفية مجمل حسابها لدى البنك. إنهم سريعو الغضب في الإمارات...

السوربون بسعر مخفض

تقام جامعة في أبو ظبي تحمل الاسم الشهير الذي خلفه الأبائي روبر دي سوربون؟ "كانت الفكرة فكرتي". يقول بسكال رينوار دي فالبيير الذي منحه وزيرة التعليم العالي آنذاك فاليري بيكرس وسام الشرف، إعترافاً بهذا العمل. ومن الغرابة أن الدولة الصغيرة الجالسة على أحواض نفطية، تكاد لا تدفع شيئاً مقابل الاستخدام المحصور على كل المنطقة لاسم السوربون. فهي لا تدفع إلا 15% من رسوم التسجيل، الى جامعة باريس الرابعة، صاحبة المشروع، أي ما يعادل مليوني يورو سنوياً. في عملية مماثلة، وهي تشييد متحف لوفر أبو ظبي، الذي سيُفتتح قريباً، تعهدت الإمارة بدفع 400 مليون يورو للمتحف الباريسي مقابل استخدام اسمه وتعهدت بدفع 600 مليون مقابل المصنفات والتحف التي تعار إلى المتحف والخبرة المقدمة. مبلغ زهيد من جهة ومليار يورو من جهة أخرى. يبدو أن سفراء العبقرية الفرنسية لا يمتلكون فن التفاوض على مستوى واحد.

CERTIFIÉ CONFORME A L'ORIGINAL REDIGÉ EN
ET VISÉ PAR MOI, TRADUCTEUR JURE SOUSSIGNE.
NE VARIETUR, SOUS LE N° 24680

14 FEB. 2017



أنا الموقع أدناه، الخبير والمترجم المحلف
لدى محاكم باريس، أقر بأن الترجمة العربية
مطابقة للأصل المحرر باللغة الفرنسية

أقر
باريس في 14 فبراير 2017

La petite commission qui irrite Abou Dabi

Dimanche 05 Février 2017 à 11:00

Emmanuel Lévy

Pascal Renouard de Vallière est celui qui a œuvré à l'installation de la Sorbonne à Abou Dabi. Un travail de lobbying facturé 2,5 millions d'euros à l'émirat mais resté impayé depuis dix ans. Bien déterminés à ne pas honorer leur dette, les Emiratis multiplient les recours et jouent les espions



Mohammed ben Zayed ben Sultan, de la famille Al Nahyane, est prince héritier et ministre de la défense d'Abou Dabi. Manish Swarup/AP/SIPA

Il mesure plus de 2 m et dépasse le quintal. Mais Pascal Renouard de Vallière, de son vrai nom Victor Renouard, ressemble plus à un clown triste qu'à un fort des halles. Voilà bientôt dix ans que ce « consultant en relations internationales » court après les 2,5 millions d'euros que l'émirat d'Abou Dabi lui doit pour son lobbying réussi dans l'accord de coopération entre la Sorbonne et le ministère de l'Enseignement local. Un accord qui s'est conclu en 2006 par l'inauguration de l'université Paris-Sorbonne-Abou Dabi, seul campus francophone à ce jour dans le golfe Arabe.

DÉTECTIVES ET INFORMATEURS

Dix ans... De quoi succomber à une bonne dose de neurasthénie. De cette dépression, il n'est pourtant nullement fait état dans l'étrange rapport que le cabinet Sanier, une agence parisienne de détectives privés, a remis en août 2016 aux avocats français qui défendent les intérêts de l'émirat dans cette affaire. Pas de renseignements médicaux, donc, dans ce document que *Marianne* a pu consulter, mais une plongée surprenante dans sa situation familiale, fiscale, bancaire et même patrimoniale. **Problème : l'accès à ces données personnelles n'a rien d'anodin, la plupart étant censées être confidentielles.** Comment affirmer, en effet,



que le lobbyiste ne dispose d'« *aucun partenaire bancaire* » en France sans avoir consulté le Fichier national des comptes bancaires et assimilés (Ficoba), dont l'accès est strictement réservé aux magistrats, agents des impôts, notaires ou huissiers, mais en aucun cas à des « privés » ? Que Pascal Renouard de Vallière est « *inconnu auprès de la Caisse des Français à l'étranger* » et des autres organismes de sécurité sociale si ce n'est en disposant d'informateurs en leur sein ? Ou, pis encore, qu'il est « *inconnu des services fiscaux depuis 2003* » à moins qu'une petite main des impôts n'ait interrogé le système informatique de Bercy ? **Autant de violations de la vie privée qui pourraient relever du pénal. L'intéressé a décidé de porter plainte contre X.**

Les donneurs d'ordre d'Abou Dabi, en tout cas leurs avocats, semblent penser que le jeu en vaut la chandelle. Malgré un jugement de la cour d'appel de Paris du 30 octobre 2015 reconnaissant la réalité du travail de Renouard de Vallière, validant ainsi la créance de 2,5 millions d'euros qui vont avec, les Emiratis ne veulent pas payer. En même temps qu'ils saisissaient la Cour de cassation, ils ont déposé une demande en référé visant à surseoir au paiement que la cour d'appel de Paris examinera le 31 janvier prochain. Leur idée ? Démontrer que le consultant n'est pas solvable - grâce au rapport du cabinet Sanier - et que les millions, s'ils lui étaient versés aujourd'hui, ne pourraient pas être remboursés au cas où la décision de la cour d'appel serait cassée.

« *Nous sommes comme les journalistes. On a nos petites astuces, nos sources, que nous ne dévoilons pas. Mais toujours dans le respect de la loi. Nous sommes des professionnels. Et puis qui me dit que vous êtes vraiment journaliste ?* » Daniel Robillard, partenaire de Sanier, a beau se dire à la retraite aujourd'hui, il reste le privé qu'il a toujours été. S'il est facile d'obtenir un acte de naissance, une adresse ou une participation dans une société commerciale, **c'est une autre paire de manches que de compiler les données sociales, bancaires et surtout fiscales d'un citoyen lambda, dont la consultation est strictement codifiée par les pouvoirs publics.** « *Ce genre de rapport est classique. Les détectives agissent dans un cadre réglementaire, et contrairement à vous et moi, ils ont accès à des informations* », veut croire Kamal Sefrioui, l'avocat de l'émirat. Vite dit. « *Les déclarations de revenu des contribuables sont consultables à la direction départementale des finances publiques par les autres contribuables du même département. Mais seulement pour la dernière année* », confirme une responsable du syndicat Solidaires Finances publiques. Impossible, par ce biais, de remonter plus de dix ans en arrière. **Bref, comme le dit le détective lui-même, il y a des « sources »... qui enfreignent gentiment le secret auquel elles sont astreintes.**

LA CHASSE AU CASH

« *Le jugement qu'a obtenu Pascal Renouard de Vallière devant la cour d'appel de Paris est quasiment une première. Si les fonds vautours ou les multinationales savent faire payer les Etats, avec l'aimable soutien des tribunaux arbitraux, les PME et plus encore les intermédiaires, qui sont des personnes physiques, sont souvent démunis* », assure François Ameli, l'avocat de l'homme d'affaires.

Ne pas créer de précédent : sans doute est-ce l'une des raisons pour lesquelles le micro-Etat du Golfe traîne des pieds et multiplie les procédures. « *Je ne comprends pas pourquoi mes amis émiratis s'obstinent à m'humilier* », lâche le consultant. En cour à l'UMP, époque Sarkozy, dont il était un fervent soutien, l'homme a récemment déclaré sa flamme à Marine Le Pen et



s'est dit prêt à la faire profiter de son expérience et de ses relations. Installé aujourd'hui au Caire, il se flatte de plusieurs décennies de partenariats noués avec des pays arabes sur la base, la plupart du temps, d'engagements oraux. Mais, en France, il préfère le papier à entête. **Muni d'un jugement exécutoire à payer, Renouard de Vallière a lancé au début de l'été dernier une série de saisies sur les avoirs émiratis en choisissant six banques « au hasard, comme on va à la pêche ».** « Il a même tenté de saisir lui-même un avion ! » assure l'avocat d'Abou Dabi. La chasse au cash a mieux marché que la traque au zinc. La Société générale lui a répondu qu'elle détenait pour près d'un demi-milliard d'euros de liquidités de la Banque centrale émiratie et, forcée d'obtempérer à la décision de justice, a séquestré 2,5 millions pour tiers détenteur. L'émirat s'est fâché tout rouge et a vidé illico la totalité de son compte ! Bouillants, les Emiratis...

La Sorbonne à prix discount

Une université à Abou Dabi affublée du prestigieux nom laissé par le chanoine Robert de Sorbon ? « *C'était mon idée !* » clame Pascal Renouard de Vallière que Valérie Pécresse, alors ministre déléguée à l'Enseignement supérieur, a décoré de la Légion d'honneur pour cette action. Curieusement, le petit pays assis sur une nappe d'hydrocarbure ne paye rien, ou presque, en échange de l'usage exclusif pour la région de la mention « Sorbonne ». Il ne reverse que 15 % des droits d'inscription à la faculté Paris-IV, l'instigatrice du projet, soit 2 millions d'euros environ par an. Dans une opération similaire, la construction du « Louvre d'Abou Dabi », qui doit ouvrir prochainement, l'émirat s'est engagé à payer 400 millions d'euros au musée parisien pour pouvoir utiliser son nom. Et près de 600 millions au titre des œuvres prêtées et de l'expertise apportée. Des queues de cerises d'un côté, 1 milliard de l'autre : la négociation est un art diversement maîtrisé chez les ambassadeurs du génie français.



14 FEV. 2017